



ACERWC
African Committee of Experts on
the Rights and Welfare of the Child

ACERWC Secretariat

E-mail: acerwc-secretariat@africa-union.org

Tel: +266 52 01 00 18 | **P.O.Box:** 13460,

Address: Nala House, Balfour Road Maseru
Kingdom of Lesotho

يوم الطفل الأفريقي 2025

الموضوع: التخطيط والميزنة من أجل حقوق الطفل: التقدم المحرز منذ عام 2010

مذكرة مفاهيمية

1. المقدمة

أُطلق يوم الطفل الأفريقي (DAC) من قِبل مؤتمر رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) في عام 1991 ليُحتفى به في 16 يونيو من كل عام. ويُكرّم يوم الطفل الأفريقي الانتفاضة الطلابية التي وقعت في سويتو بجنوب أفريقيا عام 1976، والتي أدت إلى مقتل عددٍ من الطلاب الذين تظاهروا احتجاجاً على تدني جودة التعليم الذي تلقوه ومطالبتهم بالتدريس بلغتهم الأم تحت نظام الفصل العنصري. وعلى مرّ السنين، شكّل يوم الطفل الأفريقي فرصة لجميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في مجال حماية وتعزيز حقوق الطفل في أفريقيا للاجتماع سوياً، وتوحيد الأهداف المشتركة، ومواجهة العقبات التي تحول دون تحقيق قارة أفريقية ملائمة لأطفالها.

تتولى اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته، بصفتها الجهة القيّمة على الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل قيادة إحياء يوم الطفل الأفريقي منذ عام 2002. تُعدّ اللجنة الأفريقية لخبراء حقوق ورفاه الطفل أحد أجهزة الاتحاد الأفريقي، وقد أنشئت بموجب المادتين 32 و33 من الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، وتتمثل ولايتها في تعزيز وحماية حقوق ورفاه الطفل في أفريقيا ومتابعة تنفيذ هذه الحقوق. تقوم اللجنة سنوياً بتحديد موضوع مناسب ليوم الطفل الأفريقي، يتم اعتماده لاحقاً من قِبل المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، وتتولى تنظيم وتنسيق الأنشطة والفعاليات لإحياء هذا اليوم على المستوى القاري.

ويهدف هذا الموجز المفاهيمي إلى توجيه الدول الأعضاء بشأن الأهداف الرئيسية للموضوع والتدابير المختلفة التي ينبغي على الدول اتخاذها في إطار الاحتفال بالموضوع. تشير اللجنة إلى أن يوم الطفل الأفريقي يُتيح فرصة للأطفال والدول الأعضاء وواضعي السياسات والمنظمات وغيرهم من أصحاب المصلحة في القارة، العاملين في مجال قضايا الطفل، لمراجعة وتقييم الجهود والسياسات والبرامج الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الطفل في ضوء الموضوع المختار. يشكّل يوم الطفل الأفريقي دعوةً للتأمل الجاد والالتزام بمعالجة التحديات المتعددة التي تواجه الأطفال في إفريقيا.

2. الخلفية و مبررات الموضوع

في عام 2010، جاء موضوع يوم الطفل الأفريقي تحت عنوان: "التخطيط والميزنة لحقوق الطفل: مسؤولية جماعية". ارتبط إحياء يوم الطفل الأفريقي وفق هذا الموضوع بالتحديات المختلفة التي رصدتها اللجنة في مجال وضع الميزانيات الخاصة بحقوق الطفل. وقد لاحظت اللجنة إلى أنه بالإضافة إلى نقص الموارد، ثمة عوامل أخرى تحول دون تحقيق حقوق الطفل وتعرقل وضع وتنفيذ البرامج الموجّهة لحماية وتعزيز حقوق ورفاه الطفل. وتشمل هذه العوامل عدم مراعاة بعض الجوانب المهمة لحماية الطفل في البرامج الوطنية، وعدم الاستخدام الفعال للموارد، وغياب مشاركة الأطفال في التخطيط ووضع الميزانيات للبرامج، ونقص المعلومات الاستراتيجية والبيانات الإحصائية والأهداف الموثوقة حول أوضاع الأطفال في بعض المجالات، وضعف التنسيق بين البرامج، وغياب سجلات مالية موثوقة. وقد هدف إحياء يوم الطفل الأفريقي لعام 2010 إلى تبادل الأفكار والتجارب، وتعزيز التفكير والدعوة في أفريقيا لتخطيط ووضع ميزانيات التي من شأنها تعزيز تحسين الظروف المعيشية للأطفال في القارة.

قررت اللجنة أن يتم الاحتفال بيوم الطفل الأفريقي لعام 2025 تحت عنوان "التخطيط والميزنة من أجل حقوق الطفل: التقدم المُحرز منذ عام 2010". ويهدف هذا الموضوع إلى تقييم مستوى التقدّم الذي حقّته الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في دمج قضايا الأطفال ضمن عمليتي التخطيط والميزنة، إضافةً إلى تشجيع الدول على تقييم وإصلاح آلياتها للتخطيط وإعداد الميزانيات بما يتوافق مع نهجٍ يستند إلى حقوق الطفل.

وتُشير اللجنة استناداً إلى تفاعلها مع الدول الأعضاء إلى أن ميزانيات الأطفال قد شهدت ارتفاعاً في معظم البلدان. ومع ذلك، لا يزال الأطفال يواجهون تحديات متنوعة تستلزم اعتماد ميزانيات إضافية تراعي احتياجاتهم. لا تزال أفريقيا تشهد معدلات مرتفعة لوفيات الأطفال وسوء التغذية والتقرّم والهزال، مما يؤثر على بقاء الأطفال ونموهم. مع أن الحصول على اللقاحات قد شهد تحسناً، إلا أنّ هناك مناطق لا تزال محرومة، ويُقدر أن تضم ملايين الأطفال. ولا يزال الفقر يمثل أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر سلباً على الأطفال وتؤدي إلى انتهاك حقوقهم، كعمالة الأطفال، والانفصال عن الوالدين ومقدمي الرعاية، وغياب إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة. علاوة على ذلك، تواجه القارة مجاعاتٍ وجوائحٍ ونزاعاتٍ مسلحةٍ وكوارثٍ طبيعيةٍ وحالات طوارئٍ أخرى تؤثر بشكلٍ غير متناسب على الأطفال. وتُعدّ الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، إلى جانب التمييز القائم على النوع الاجتماعي، انتهاكاتٍ لحقوق الأطفال، وغالباً ما يستمر انتشارها بسبب الفقر. علاوةً على ذلك، يظلّ الأطفال الذين يعيشون في أوضاعٍ هشّةٍ أكثر

عرضة للعنف بسبب نقص البرامج الموجّهة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم، مثل الأطفال ذوي الإعاقة، أطفال الشوارع، والأطفال المنفصلين عن والديهم، والأطفال من المناطق المهمشة والنائية.

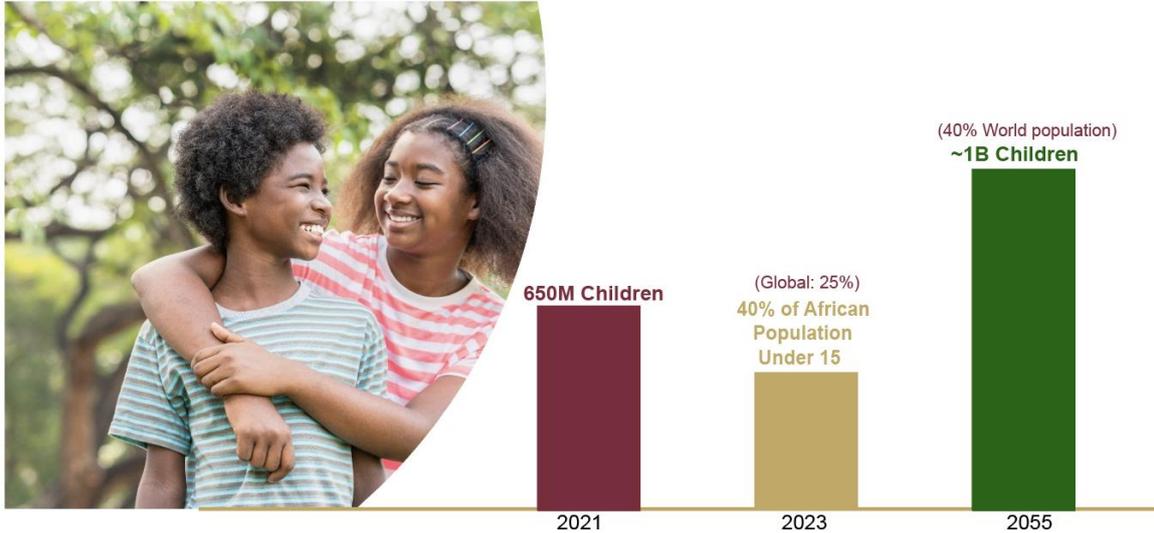
تُشير اللجنة إلى التقدّم الملحوظ الذي حققته الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من خلال التدابير التشريعية وغيرها من الإجراءات. حتى الآن، صادقت 51 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته. ومع ذلك، تواجه عملية تنفيذ الميثاق عدّة تحديات، من بينها ضعف المؤسسات ونقص الموارد. يُعدّ التخطيط وإعداد الميزانيات لحقوق الطفل وسيلة لضمان إدراج احتياجاته المتعلقة بحقوقه الأساسية في العمليات الوطنية، وهو أمرٌ جوهريّ لضمان تنفيذ حقوقه المنصوص عليها في الميثاق. يتأثر التخطيط والميزنة الحساسان لاحتياجات الأطفال بشكل كبير بضعف أولوية قضايا الأطفال في عمليات إعداد الميزانيات. تميل البلدان الأفريقية إلى إنفاق المزيد على الأولويات الأخرى مثل الجوانب العسكرية والسلام والأمن، مما يؤدي إلى تقليل الاستثمار الموجّه نحو الأطفال. لا تحظى الوزارات الرئيسية المعنية بقضايا الأطفال بمكانة سياسية رفيعة مقارنة بالوزارات الأخرى، مما يؤثر على حجم الموارد المخصصة لها لتنفيذ مهامها. كما تؤثر الإدارة غير الفعّالة للموارد الوطنية، الناتجة عن نقص الأطر التنظيمية والقوانين والممارسات الإدارية الملائمة، على الميزانية المخصصة للأطفال. وتلزم الحكومات بضمان تعبئة وتخصيص الموارد بفعالية من خلال سياساتها المالية والتنظيمية، بما في ذلك القوانين الضريبية. ومع ذلك، إذا لم تكن هذه القوانين والسياسات مراعية لاحتياجات الأطفال، فقد يترتب عليها أثر سلبي عليهم، على سبيل المثال من خلال رفع أسعار السلع والخدمات التي يستهلكونها. علاوة على ذلك، يؤدي غياب التنظيم المناسب إلى فقدان الأموال والموارد من خلال التدفقات غير المشروعة أو عوامل أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر ظاهرة الفساد، التي لا تزال منتشرة في القارة، على حصة الأطفال من الميزانية الوطنية. وبشكل أكثر تحديداً، فإن غياب المساءلة في الميزانية المخصصة للأطفال، إلى جانب عدم التنفيذ الفعّال لهذه الميزانية في الأغراض الصحيحة، يعوق تحقيق التخطيط والميزنة المراعيين لاحتياجات الأطفال. علاوة على ذلك، لا يتم إشراك الأطفال في عمليات التخطيط وإعداد الميزانية المتعلقة بهم، مما يؤثر على دمج احتياجاتهم وآرائهم في القرارات التي تؤثر على حياتهم.

كما تلاحظ اللجنة أن التركيبة السكانية لأفريقيا تستدعي اتخاذ إجراءات حتمية لمواءمة التخطيط وإعداد الميزانية مع نهج حقوق الطفل.



Africa's Growing Child Population: A Call for Child-Rights-Focused Planning and Budgeting

By 2055, Africa will be home to around 1 billion children, or 40 percent of the world's population



في عام 2021، كان في أفريقيا 650 مليون طفل، وفي عام 2023 قُدّر أن 40% من سكان القارة تقل أعمارهم عن 15 عاماً، وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 25%. بحلول عام 2055، ستكون أفريقيا موطناً لحوالي مليار طفل، أي ما يعادل 40% من سكان العالم. هذه الديناميكية الديمغرافية في أفريقيا تستدعي زيادة الاستثمار في الأطفال لبناء مستقبل أفضل للقارة. كما تلاحظ اللجنة أن تحقيق أجندة أفريقيا 2063 وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030 لا يمكن أن يتم دون استثمار كافٍ في الأطفال.

علاوة على ذلك، فإن تطلعات أفريقيا نحو القضاء على الفقر، وتنمية رأس المال البشري، والنمو الاقتصادي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال توجيه الاستثمارات نحو الأطفال. من خلال الاستثمار في الأطفال اليوم، تبني الدول اقتصاداً قوياً، وتزيد من فرص التوظيف والإنتاجية، مما يؤدي إلى تعزيز المكاسب الاقتصادية للبلدان. علاوة على ذلك، من خلال مكافحة البطالة وبناء مجتمع صحي ومزدهر، تمنع الدول الأسباب المؤدية إلى عدم الاستقرار والصراعات. لذلك، فإن الاستثمار في الأطفال اليوم هو المفتاح لتحقيق أفريقيا مزدهرة ومستقرة وأمنة.

3. الأهداف

أهداف يوم الطفل الأفريقي لعام 2025 حول "التخطيط وإعداد الميزانية لحقوق الأطفال: التقدم منذ عام 2010" تشمل:

- تقييم التقدم المحرز من قبل الدول الأفريقية في مجال حقوق الأطفال خلال العقد الماضي من خلال تحليل التدابير المتخذة، التحديات التي واجهتها، وأفضل الممارسات الموثقة في إعداد الميزانية والتخطيط المراعيين للأطفال.
- تحديد التحديات التي يواجهها الأطفال في أفريقيا نتيجة لغياب التخطيط وإعداد الميزانية المراعيين لاحتياجاتهم.
- تشجيع الدول الأعضاء على إجراء تقييم وطني لمدى ملاءمة عمليات التخطيط وإعداد الميزانية لاحتياجات الأطفال.
- تشجيع الدول الأعضاء على إجراء إصلاحات تشريعية في قوانين وسياسات الميزانية لضمان دمج منظور حقوق الأطفال.
- تشجيع الدول الأعضاء على ضمان مشاركة الأطفال في إعداد الخطط والميزانيات الوطنية.
- تشجيع الدول الأعضاء على زيادة مخصصات الميزانية للأطفال لضمان تنفيذ أفضل للميثاق.
- الدعوة إلى تبني سياسات مالية مراعية لحقوق الأطفال وأطر مساهمة فعالة في التخطيط وإعداد الميزانية.
- تحفيز الجهود السياسية لضمان أن تدعم قرارات السياسة العامة وتعزز برامج حقوق الأطفال.
- توفير فرص للتبادل والتأمل والمناصرة في الدول الأفريقية حول التخطيط وإعداد الميزانية المراعيين لحقوق الأطفال.
- تعبئة الشراكات بين أصحاب المصلحة لزيادة الاستثمار في الأطفال.
- تقديم إرشادات سياساتية وإنشاء منصات لتبادل قدرات وخبرات أصحاب المصلحة بشأن قضايا إعداد الميزانية والتخطيط الملائم للأطفال.

4. التخطيط وإعداد الميزانية للأطفال

4.1. القواعد المعيارية

يتطلب تحقيق حقوق الأطفال بموجب معاهدات حقوق الطفل دمج قضايا الأطفال في التخطيط وإعداد الميزانية الوطنية. ينص الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، بموجب المادة 1، على الالتزام العام للدول بالاعتراف بالحقوق الواردة فيه واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تنفيذ الميثاق. التعليق العام رقم 5 الصادر عن اللجنة بشأن التدابير العامة للتنفيذ وتعزيز النظم يوضح بوضوح أن طبيعة التزام الدولة بموجب المادة 1 من الميثاق تشمل التدابير التشريعية والمؤسسية والميزانية، وغيرها. لذلك، فإن المادة 1 من الميثاق تقتضي اتخاذ تدابير ميزانية من قبل الدول لضمان توفير التمويل الكافي للأطفال. بالإضافة إلى ذلك، فهي دعوة لضمان اتخاذ تدابير تشريعية وغيرها لدمج نهج حقوق الطفل في عمليات إعداد الميزانية والتخطيط. بعبارة أخرى، ينبغي على الدول أن تقوم بإعداد الميزانية والتخطيط للأطفال، بالإضافة إلى تنفيذ إصلاحات تشريعية تعكس احتياجات الأطفال في القوانين والسياسات المتعلقة بهم. المادة 4 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل توضح بشكل أكثر صراحة مسؤولية الدول في تعبئة وتخصيص الموارد الكافية لضمان تنفيذ حقوق الأطفال. أصدرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل التعليق العام رقم 19 بشأن الميزانية العامة لتحقيق حقوق الأطفال لتقديم إرشادات حول التدابير الواجب اتخاذها لضمان إعداد الميزانية للأطفال. ينص التعليق العام على أن إعداد الميزانية للأطفال يقتضي من الدول "أخذ جميع حقوق الأطفال في الاعتبار خلال جميع مراحل عمليات الميزانية وأنظمتها الإدارية على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك تخطيط الميزانية، وإقرارها، وتنفيذها، ومتابعتها". كما توفر أجنده 2063 وأجنده 2040 على المستوى القاري، وكذلك أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي، تطلعات وأهدافاً يجب تحقيقها فيما يتعلق بإعداد الميزانية والتخطيط، مع التركيز على قطاعات محددة.

على الرغم من عدم وجود إعلانات أو التزامات تحدد مقدار الميزانية التي يجب تخصيصها للأطفال، فقد تعهدت الدول أيضاً بتخصيص ميزانيات لقطاعات مختلفة يستفيد منها الأطفال من خلال عدة إعلانات. فمن خلال إعلان أوجا بشأن

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والأمراض المعدية الأخرى في عام 2001، التزمت الدول الأفريقية بتخصيص 15% من ميزانيتها الوطنية لقطاع الصحة. على المستوى العالمي، هناك التزام بتخصيص 4-6% من الناتج المحلي الإجمالي، وما لا يقل عن 15-20% من الإنفاق العام لقطاع التعليم، وذلك بهدف تحقيق هدف التعليم ضمن أهداف التنمية المستدامة (SDGs). بالإضافة إلى ذلك، التزمت الدول الأعضاء في الشراكة العالمية من أجل التعليم بإنفاق ما لا يقل عن 20% من إنفاقها العام على التعليم. أقر إعلان طشقند للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة لعام 2022 الصادر عن اليونسكو بالالتزام بتخصيص 10% من ميزانية التعليم للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

4.2. التزامات الدول بشأن إعداد الميزانية والتخطيط

تماشياً مع القواعد والالتزامات المعيارية المذكورة أعلاه، يجب على الدول اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق حقوق الأطفال من خلال إعداد الميزانية والتخطيط لهم. كما أشار مجلس حقوق الإنسان بشكل صحيح في قراره بشأن "حقوق الطفل: نحو استثمار أفضل في حقوق الطفل" (2015)، فإنه فقط من خلال الاستثمار السليم في الأطفال وضمان التنفيذ الفعال لحقوقهم، يمكن للدول إنشاء مجتمع عادل، ومعالجة الفقر، وبناء اقتصاد قوي ومستدام. في سعيها لتحقيق استثمار مستدام وواسع النطاق في الأطفال، يجب على الدول اتخاذ تدابير تشريعية وغيرها في جميع عمليات إعداد الميزانية والتخطيط، بما في ذلك إعداد وصياغة الميزانية، وإقرارها، وتنفيذها، ومراقبتها.

التدابير التشريعية لميزنة حقوق الطفل تقتضي من الدول سنّ ومراجعة وتوحيد القوانين المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ لضمان دمج مبادئ حقوق الطفل فيها. يجب ألا يقتصر الهدف من التدابير التشريعية على إدراج مبادئ حقوق الطفل في قوانين الميزانية فحسب، بل يجب أن يسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة تهدف إلى تحسين وضع حقوق الطفل في نطاق كل دولة. يجب أن تعالج التدابير التشريعية جوانب تعبئة الإيرادات، وصياغة الميزانية، وإقرارها. يجب أيضاً اتخاذ تدابير تشريعية لتنظيم استخدام الميزانية العامة المخصصة للأطفال، وضمان المساءلة والشفافية، وفرض عقوبات على عدم الامتثال للقوانين والسياسات المتعلقة بإعداد الميزانية. يجب على الدول أيضاً إجراء تقييم لأثر حقوق الطفل على مختلف القوانين والسياسات المعتمدة فيما يتعلق بإعداد الميزانية، والتخطيط، أو أي سياسات مالية ذات صلة. يتيح هذا التقييم للحكومات اعتماد استثناءات وآليات لتفادي الآثار السلبية التي قد تترتب على الأطفال نتيجة القوانين والسياسات المالية. يمكن للجان البرلمانية المعنية بشؤون الأطفال أن تلعب دوراً رئيسياً في إجراء تقييمات لحقوق الطفل فيما يتعلق بالقوانين والسياسات التي تتم مناقشتها في البرلمانات. يجب دمج التخطيط الكافي لحقوق الأطفال من خلال إشراك خبراء حقوق الطفل في العملية وإجراء مشاورات مع الأطفال.

يجب على الحكومات اتخاذ إجراءات مدروسة لإنشاء بند ميزانية مخصص لحماية حقوق الأطفال وزيادة المخصصات سنوياً. تعد البيانات المفصلة عن الأطفال ضرورية لضمان إعداد ميزانية مراعية لحقوق الأطفال وتلبية احتياجاتهم بفعالية. يجب على الدول جمع بيانات محدثة ومفصلة عن الأطفال باستخدام مؤشرات متنوعة والاعتماد عليها عند وضع القوانين، والسياسات، والميزانيات، واتخاذ القرارات الأخرى. يجب إجراء تقييم لاحتياجات الأطفال لتوجيه تخطيط الميزانية، على أن يستند هذا التقييم إلى بيانات علمية حول نسبة الأطفال في كل دولة، ووضعهم فيما يتعلق بالحصول على التعليم، والصحة، وحماية الطفل، والتغذية، وغيرها من الخدمات الأساسية. يجب جمع بيانات شاملة حول الميزانية المخصصة للأطفال، واستخدامها، والتقارير المالية المتعلقة بميزانية حقوق الأطفال. يجب أن تكون هذه النتائج متاحة للعامة وأن يتم استخدامها في عملية إعداد الميزانية التالية.

يجب على الدول وضع إطار واضح ويمكن الوصول إليه للمساءلة بشأن كيفية تخصيص الميزانية، واعتمادها، واستخدامها، وتتبعها. يجب على الدول، على وجه التحديد، إنشاء آلية لتتبع مقدار الميزانية المخصصة للأطفال وما النتائج التي تم تحقيقها من خلال هذه الميزانية. تؤدي آليات تتبع الميزانية دوراً حاسماً في تقييم تأثير الميزانية على الأطفال وضمان المساءلة. تلاحظ اللجنة أنه على الرغم من وجود ميزانية مخصصة للأطفال ظاهرياً، إلا أن هناك قضايا تتطلب مزيداً من التقييم، بما في ذلك مقدار الميزانية المنفق على النفقات الإدارية مقارنة بالبرامج التي تفيد الأطفال، ومعدلات تنفيذ الميزانية، ومدى تحسين تنفيذ الميزانية للواقع المعيشي للأطفال. إن تأثير الميزانية في تحقيق حقوق الأطفال الواردة في الميثاق هو الجانب الأكثر أهمية، بغض النظر عن حجم الميزانية المخصصة، حيث إن التزام الدول بموجب الميثاق، بما في ذلك التزاماتها المالية، هو التزام بتحقيق نتائج.

يجب على الدول اتخاذ إجراءات منتظمة ومدروسة لاعتماد نهج يراعي حقوق الأطفال في عمليات إعداد الميزانية والتخطيط. يجب تنفيذ حملات توعية تشمل جميع أجهزة الحكومة، مع التركيز على الجهات المعنية بالمالية والميزانية

الوطنية، لضمان فهم حقوق الأطفال ودمجها في السياسات المالية. يجب إدماج اعتبارات حقوق الطفل في جميع القضايا المتعلقة بإعداد الميزانية والتمويل، بما في ذلك المساعدات والتعاون الدوليين والاتفاقيات المالية، مع إجراء وتقييم تقييمات لأثر هذه السياسات على حقوق الأطفال. علاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك زيادة مستمرة في الميزانية المخصصة للأطفال. نظراً لأن عدد الأطفال واحتياجاتهم في تزايد مستمر، يجب أن تنمو ميزانيتهم بالمثل. يجب على الدول اتخاذ تدابير تقدمية وعدم التراجع فيما يتعلق بالمخصصات الميزانية للأطفال.

4.3. مبادئ إعداد الميزانية والتخطيط المراعيين لحقوق الأطفال

ولتحقيق الميزانية والتخطيط للأطفال بطريقة شاملة، ينبغي اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير المتعلقة بالتخطيط والميزانية بما يتماشى مع المبادئ العامة الأربعة للميثاق وهي عدم التمييز، والمصلحة الفضلى للطفل، حق الحياة والبقاء والنمو للطفل ومشاركة الطفل.

عدم التمييز

يجب أن يكون مبدأ عدم التمييز، المنصوص عليه في المادة 3 من الميثاق، موجهاً لعمليات التخطيط وإعداد الميزانية ونتائجها. يجب أن يستهدف تعبئة الميزانيات وتخصيصها وإنفاقها معالجة الفجوات القائمة بين الأطفال بناءً على الجنس، الموقع، الوضع الاجتماعي، وعوامل أخرى. كما يجب على الحكومات عدم التمييز ضد أي طفل في تخصيص الميزانية، بل ينبغي أن يكون تحقيق مبدأ عدم التمييز هو الأساس الذي تستند إليه عملية توزيع الميزانية بين الأطفال. تقع على عاتق الحكومات مسؤولية تقييم التنوع بين الأطفال، بما في ذلك مواطن الضعف المختلفة التي قد يعانون منها، بهدف تطوير برامج وميزانيات تستجيب لاحتياجاتهم وتسهم في سد الفجوات بينهم، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال المستضعفين والمهمشين. ويجب أن تأخذ ميزانية الدول في الاعتبار الاحتياجات الخاصة لكل من الفتيات والفتيان، والأطفال ذوي الإعاقة، والقصّر غير المصحوبين، والأطفال في المناطق الريفية والنائية، والأطفال المحرومين اقتصادياً، والأطفال المهاجرين، والأطفال في الأوضاع الإنسانية، والأطفال في وضعية الشارع، وغيرهم.

المصلحة الفضلى للطفل

وفقاً للمادة 4 من الميثاق، يجب أن تكون جميع الإجراءات التي تتخذها الدول متماشية مع المصلحة الفضلى للطفل. يصبح مراعاة المصلحة الفضلى للطفل أكثر أهمية في أفريقيا، نظراً للموارد المالية المحدودة التي تمتلكها معظم الدول. غالباً ما تكون الميزانيات الاجتماعية معرضة لإعادة التخصيص واستخدامها لأغراض أخرى دون إجراء اختيار المصلحة الفضلى للطفل بالضرورة. ومع ذلك، يجب على الدول إثبات وتبرير أن أولوياتها الميزانية تصب في المصلحة الفضلى للأطفال في أراضيها. يتطلب التخطيط وإعداد الميزانية لحقوق الأطفال تقييماً واقعياً لوضع حقوق الأطفال، كما يجب أن تخضع القرارات الميزانية لتقييم أثرها على حقوق الأطفال في مرحلة التخطيط. يجب أن يتم تقييم أثر حقوق الطفل والمصلحة الفضلى للطفل بما يتماشى مع أحكام الميثاق، دون الاستناد إلى أي معايير أو قواعد وطنية متعارضة. علاوة على ذلك، يجب تنفيذ مراعاة المصلحة الفضلى للطفل في إنفاق ومراقبة الميزانيات العامة.

حق الحياة والبقاء والنمو

حق الأطفال في الحياة والبقاء والتطور كمبدأ أساسي في الميثاق بموجب المادة 5 يتطلب من الدول تحديد واتخاذ خطوات لتعزيز نمو الأطفال من خلال تلبية احتياجاتهم في جميع مراحل تطورهم. ومن ثم، يجب أن تُظهر ميزانيات وبرامج الدول بشكل واضح كيف يتم أخذ الأطفال في كل فئة عمرية في الاعتبار عند التخطيط وتنفيذ الميزانيات. اللجنة تؤكد أن الاستثمار في الأطفال يجب أن يبدأ من مرحلة الطفولة المبكرة، وهي مرحلة حاسمة لضمان نمو الأطفال وازدهارهم في الاتجاه الصحيح. يجب أن تركز الميزانية المخصصة للأطفال على الحاجة إلى استثمار رعاية وتطوير الطفولة المبكرة (ECCD) من قبل الحكومات. في معظم البلدان، يُترك رعاية وتطوير الطفولة المبكرة (ECCD) غالباً للقطاع الخاص، مما يستثني شريحة كبيرة من الأطفال. تطلب مبدأ الحياة والبقاء والتطور من الدول أيضاً التركيز على الاستثمار المناسب للسن في جميع مراحل الطفولة، بالإضافة إلى ECCD. يتعلق هذا بمفهوم مواعمة الخطط والميزانيات الوطنية مع القدرة والاحتياجات المتطورة للأطفال.

مشاركة الطفل

مبدأ مشاركة الأطفال المنصوص عليه في المادة 7 من الميثاق هو مبدأ أساسي آخر ضروري للتخطيط والميزنة لصالح الأطفال. ينص الميثاق على أنه يجب إعطاء كل طفل الفرصة للتعبير عن رأيه في جميع المسائل. وبالنظر إلى التأثير المباشر للتخطيط العام والميزانية على الأطفال، يصبح من الضروري استشارة الأطفال في جميع العمليات بما في ذلك إعداد الميزانية، وصياغتها، وتخصيصها، وإنفاقها، والمراقبة والتقييم، والمساءلة. أثناء إعداد الميزانية، يجب على الدول استشارة الأطفال لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم للاستثمار. ولكي تكون هذه الاستشارة ذات مغزى، يجب توفير المعلومات للأطفال بطريقة ملائمة لهم حول التخطيط الوطني والميزانية. يجب على الحكومات أن تمتلك منصات مخصصة لمشاركة الأطفال تكون تمثيلية، حيث يتم مناقشة والتفكير في البرامج والميزانيات. يجب جمع هذه الآراء وتقديمها لإبلاغ عملية اتخاذ القرارات. يجب جمع آراء الأطفال لإبلاغ عملية التخطيط والموافقة على الميزانية. يجب أن يكون هناك توضيح واضح حول كيفية تأثير آراء الأطفال في التخطيط والميزانية. علاوة على ذلك، يجب أن تتوفر معلومات حول تنفيذ ميزانية الأطفال، والمراقبة والتقييم بطريقة ملائمة للأطفال. يجب أخذ آراء الأطفال بعين الاعتبار عند تقييم تأثير التخطيط والميزانية الحكومية. ترى اللجنة أنه بدون ضمان مشاركة الأطفال، لا يمكن تحقيق التخطيط والميزنة المعتمدة على حقوق الأطفال.

4.4. التقدم منذ عام 2010

منذ عام 2010، لاحظت اللجنة تقدماً ملحوظاً في تخطيط الميزانية المتعلقة بحقوق الأطفال من خلال تفاعلها مع الدول عبر عملية تقديم تقارير الدول والأبحاث الأخرى التي تم إجراؤها.

وتلاحظ اللجنة أن هناك زيادة في الوعي والإبلاغ عن تخطيط الميزانية المتعلقة بحقوق الأطفال من قبل الدول الأطراف. وهذا يعزز من زيادة الميزانية المخصصة للأطفال والمساءلة. أفادت الدول بأنها قد زادت ميزانيتها للأطفال من خلال زيادة تخصيص الميزانية للقطاعات التي تفيد الأطفال.

أفادت المزيد من البلدان بتبني خطط وطنية، وفي السنوات الأخيرة تم دمج مكونات حقوق الأطفال وتنمية الأطفال في بعض هذه الخطط. يعد هذا أمراً أساسياً حيث سيتم تخصيص الميزانية وتحديد أولوياتها بما يتماشى مع الخطط الوطنية. ومع ذلك، في بعض الأحيان يتم تطوير هذه الخطط دون دمج حقوق الأطفال كما هو منصوص عليه في الميثاق، ودون إجراء استشارات بشأن حقوق الأطفال.

كما أظهرت البلدان كيفية تصميم السياسات الاقتصادية التي تهدف بشكل محدد إلى تحسين حياة الأطفال. أصدر منتدى سياسة الطفل الأفريقي مؤخراً دراسة حول "الممارسات الجيدة في السياسات الاقتصادية الحساسة للأطفال في أفريقيا" التي وثقت السياسات الناجحة في شكل تحويلات نقدية في جنوب أفريقيا وغانا وكينيا ومالاوي وليسوتو. علاوة على ذلك، قدمت بوتسوانا ونيجيريا سياسات تهدف إلى دعم الأسر، وتوفير الدعم الغذائي، ومساعدة الأمهات الحوامل وأطفالهن. تعد برامج التغذية المدرسية المحلية في دول مثل إثيوبيا والدوم القمحة على السلع الأساسية مثلما في مصر على النفط والبتترول أمثلة أخرى تم توثيقها في الدراسة لتسليط الضوء على الممارسات الجيدة. بالإضافة إلى ذلك، قامت بعض الدول بزيادة تعبئة الإيرادات المحلية لتوفير الموارد لصالح الأطفال. رواندا وزامبيا وتنزانيا وغانا والجزائر وكينيا وزيمبابوي هي من بين البلدان التي شهدت زيادة. كانت هذه الجهود فعالة في تقليص فقر الأطفال في القارة. وفقاً لبيانات اليونيسف، انخفض فقر الأطفال من 45.2% في عام 2013 إلى 40.18% في عام 2022 في أفريقيا.

ACERWC African Committee of Experts on the Rights and Welfare of the Child
Progress in Resource Mobilization and Sectoral Commitments

Child Poverty Trend

45.2% (2013) 40.18% (2022)

Education Investment



Health Investment



Child Mortality

90/1000 (2012) 72/1000 (2020)

Africa still accounts for half of the world's under-five deaths.

هناك أيضاً تقدم في الاستثمارات في التعليم والصحة والتغذية. لقد أنشأت معظم الدول التعليم الابتدائي المجاني على الرغم من بعض التكاليف المرتبطة بذلك. منذ عام 2010، قامت العديد من البلدان أيضاً بتأسيس التعليم الثانوي المجاني. ومع ذلك، لا يزال الاستثمار في التعليم في أفريقيا أقل من المتوسط الموصى به. في عام 2020، كان متوسط ميزانية التعليم في أفريقيا 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل من الحد الأدنى الموصى به وهو 4%. في مجال الصحة، بينما أبلغت بعض الدول عن زيادة في ميزانية الصحة، لا يزال سوء التغذية ووفاة الأطفال مرتفعين. انخفضت وفيات الأطفال من 90 وفاة لكل 1000 في عام 2012 إلى 72 وفاة لكل 1000 ولادة في عام 2020، ومع ذلك، تمثل أفريقيا نصف الوفيات العالمية للأطفال دون سن الخامسة. على الرغم من بعض التقدم، لا تزال أفريقيا تنفق فقط 5.3% من ناتجها المحلي الإجمالي على الصحة، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 10%.

تم إحراز تقدم في مجال المناصرة والشراكات، والدعم الدولي، والمبادرات العالمية بشأن الميزانية المعتمدة على حقوق الأطفال في أفريقيا. هذا قد أدى إلى زيادة في الميزانية المخصصة للأطفال من خلال الدعم البرامجي من منظمات المجتمع المدني. بينما يُعد هذا اتجاهاً إيجابياً، هناك بعض المؤشرات على انكماش الفضاءات المدنية في أفريقيا. زادت التعاونات الدولية من المساعدات المالية والاتفاقيات المالية المخصصة للأطفال، إلا أن زيادة الديون على الدول الأفريقية تؤثر على قدرتها في الوصول إلى المزيد من القروض والحصول على بعض التمويلات.

5. الأنشطة خلال يوم الطفل الإفريقي 2025

خلال يوم الطفل الإفريقي 2025، ستضطلع اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته، بتنفيذ الأنشطة التالية:

- سيتم تنظيم ندوة عبر الإنترنت أو مناقشة مع الدول الأعضاء، والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية (RECs)، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (NHRIs)، ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) حول الميزانية الصديقة للأطفال لزيادة الوعي وبناء القدرات حول هذه القضية؛
- ستُعقد جلسة تدريبية للأطفال في 15 يونيو 2025 حول التزامات الدولة ودور الأطفال في التخطيط والميزانية لتعزيز مشاركتهم الفعالة في هذه القضايا. بعد الجلسة التدريبية، سيقوم الأطفال بتطوير بيان نتائج مناقشتهم مع دعوة لجميع الجهات المعنية.
- سيتم تنظيم الاحتفال القاري في 16 يونيو 2025 بحضور جميع أصحاب المصلحة. خلال الاحتفال القاري، سيقدم الأطفال نتائجهم من الجلسة التدريبية. سيتم أيضاً تنظيم حوار بين الأجيال بين الأطفال وغيرهم من الفاعلين في حقوق الأطفال.

- سيتم إصدار بيان نتائج حول التخطيط والميزانية الصديقة للأطفال بعد الاحتفال بيوم الطفل الإفريقي، يتضمن ملخصاً لأهم النتائج والدعوات للعمل لجميع الأطراف المعنية.

6. التوصيات للدول الأعضاء

تهدف المذكرة المفاهيمية إلى تقديم معلومات حول الأنشطة المحددة التي ستضطلع بها الدول الأعضاء بما يتماشى مع موضوع يوم الطفل الإفريقي 2025. تهدف هذه التوصيات إلى تقديم معلومات حول محتوى وهيكل تقارير الدول الأعضاء إلى اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته، من أجل إظهار كيف لعب الإحتفال بيوم الطفل الإفريقي 2023 دوراً حاسماً في تعزيز وحماية حقوق الأطفال في التخطيط والميزانية الخاصة بحقوق الأطفال. و تتمثل التوصيات فيما يلي:

المؤشرات	توصية
<ul style="list-style-type: none"> - إجراء تقييم لعمليات التخطيط والميزانية الحالية - تحديد المجالات التي يمكن دمج التخطيط والميزانية الصديقة للأطفال فيها - إجراء بناء قدرات لأعضاء البرلمان، والوزارات المسؤولة عن الميزانية العامة، والوزارات والهيئات المسؤولة عن الخطط الوطنية في التخطيط والميزانية الصديقة للأطفال. - دمج المناهج الصديقة للأطفال في عمليات التخطيط والميزانية - تطوير إرشادات لضمان التخطيط والميزنة المعتمدة على حقوق الأطفال - إجراء تقدير تكاليف قوانين وبرامج حقوق الأطفال 	<p>ضمان أن عمليات ونتائج التخطيط والميزانية الوطنية تراعي حقوق الأطفال</p>
<ul style="list-style-type: none"> - ضمان أن يشكل تقييم حقوق الأطفال جزءاً من عملية تطوير الخطط والميزانيات الوطنية - دمج خبراء حقوق الأطفال في تطوير الخطط والميزانيات الوطنية - تقييم الخطط والميزانيات الوطنية من منظور حقوق الأطفال وتقييم تأثيرها على تحقيق حقوق الأطفال. 	<p>إجراء تقييم لحقوق الأطفال وتأثير القوانين والسياسات وعمليات الميزنة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة الميزانية المخصصة للأطفال - ضمان وصول الفاعلين في حقوق الأطفال إلى عمليات الميزنة الفعالة والمتاحة والإجراءات البيروقراطية - تنظيم مقدار الإنفاق على المصاريف الإدارية والبرامجية 	<p>زيادة مستوى الاستثمار في الأطفال</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تحديد مقدار الميزانية التي يتم إنفاقها على برامج حقوق الأطفال من الناتج المحلي الإجمالي الوطني أو النفقات. - تحديد مقدار الإنفاق الذي تم من الميزانية المخصصة للأطفال - تقييم مستوى الاستثمار بناءً على الاحتياجات، ونمو السكان، والفئات الضعيفة - إجراء تقييم للأثر من خلال تقييم كيفية استخدام الميزانية المخصصة للأطفال لتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة - تحديد الفجوات في الميزانية التي يجب أن تُعطى الأولوية في السنة المالية المقبلة. 	<p>إنشاء آليات تتبع ميزانية حقوق الأطفال</p>

<ul style="list-style-type: none"> - توفير المعلومات العامة حول ميزانية الحكومة وإدارة الأموال المتعلقة بحقوق الأطفال - تقديم هذه المعلومات بطريقة صديقة للأطفال - نشر هذه المعلومات لجميع أصحاب المصلحة من الحكومة وغير الحكومة - توفير آليات للإبلاغ والتحقيق في الفساد وسوء إدارة الأموال. - ضمان المساءلة ومعاقبة من يسيء استخدام أموال حقوق الأطفال 	<p>الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - التعاون مع منظمات المجتمع المدني (CSOs)، والمنظمات بين الحكومية، والمبادرات والشراكات متعددة الأطراف والثنائية، وغيرها - ضمان تمويل برامج الأطفال من خلال الاتفاقيات المالية الدولية بما في ذلك الديون والتبرعات - إجراء تقييم لحقوق الأطفال في الاتفاقيات المالية الدولية - إشراك القطاع الخاص لزيادة مسؤولياته الاجتماعية - تطوير أنظمة ضريبية تهدف إلى جمع الموارد لصالح الأطفال دون زيادة تكاليف السلع الأساسية التي يستهلكها الأطفال بشكل غير متناسب 	<p>تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي لجمع الموارد لحقوق الأطفال</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تحديد أنواع الضعف التي تؤثر على الأطفال في مختلف أنحاء الدولة. تشمل هذه الفئات: النوع الاجتماعي، والإعاقة، والنزوح والهجرة، والصراعات، وتغير المناخ، والأوبئة، والممارسات الضارة، وعمالة الأطفال، والاستغلال الجنسي، والأطفال في أوضاع الشوارع، وغيرها. - إجراء تقييم حول كيفية احتياج كل فئة ضعيفة إلى خطة وميزانية محددة لتخفيف تأثيرها على الأطفال - تقييم الفوارق بين المدن والريف في الخدمات لتحديد أولويات التخطيط والميزانية 	<p>تحديد مختلف الفئات الضعيفة بين الأطفال لتوجيه احتياجات الميزانية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تحديث البيانات المتعلقة بتفصيل البيانات حول الأطفال في مختلف المؤشرات - ضمان أن تكون البيانات الخاصة بالأطفال متاحة لجميع أصحاب المصلحة - استشارة البيانات المتعلقة بالأطفال في عملية التخطيط والميزنة. 	<p>ضمان وجود نظام إدارة بيانات فعال للأطفال</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء وتعزيز منصات لمشاركة الأطفال على جميع المستويات وإشراك هذه المنصات في عمليات إعداد الميزانية والتخطيط بدءاً من سن القوانين وحتى التنفيذ والمراقبة - ضمان مشاركة جميع الأطفال دون تمييز في المشاورات المتعلقة بإعداد الميزانية والتخطيط لضمان دمج جميع الآراء. 	<p>ضمان مشاركة الأطفال</p>

الملحق

إطار الرصد للإبلاغ عن إحياء يوم الطفل الإفريقي 2025: النموذج "التخطيط وإعداد الميزانية لحقوق الأطفال: التقدم المُحرز منذ عام 2010"

يعد هذا النموذج إطاراً لتقديم التقارير يمكن للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين استخدامه للإبلاغ إلى اللجنة حول إحياء يوم الطفل الإفريقي 2025، تحت شعار "التخطيط وإعداد الميزانية لحقوق الأطفال: التقدم المُحرز منذ عام 2010".

الدولة:

التدابير والأنشطة المتخذة:

ملخص/تحليل للموضوع كما ينطبق على السياق الوطني أو المحلي أو المؤسسي

.....

التدابير القانونية والسياساتية والإدارية وغيرها المعتمدة لإعلام التخطيط وإعداد الميزانية بما يراعي حقوق الأطفال

.....

التدابير المتخذة لإدماج قضايا حقوق الأطفال في عمليات التخطيط وإعداد الميزانية الوطنية

.....

التدابير المتخذة لمراقبة الميزانية المخصصة للأطفال والمبادئ المطبقة لضمان تخصيص حصة عادلة من الميزانية للأطفال

.....

التدابير المتخذة لضمان الاستخدام الفعال وتنفيذ الميزانية المخصصة لحقوق الأطفال

.....

.....
العوامل المؤثرة في التخطيط وإعداد الميزانية بما يراعي حقوق الأطفال من قبل الحكومات

.....
.....
.....
التقدم الرئيسي المحرز على المستوى الوطني في زيادة مخصصات الميزانية لقضايا الأطفال وإدماج أجندة الأطفال في التخطيط الوطني.

.....
.....
.....
التدابير المتخذة لضمان مشاركة الأطفال في عمليات إعداد الميزانية والتخطيط.